

((كيف التعامل مع عالم مضطرب))
ريشارد هاس

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

في كتابه "المجتمع الفوضوي"، جادل العالم هيدلي بول^٢ انه ثمة توتر متكرر بل يكاد ان يكون دائماً في العالم بين قوى النظام وقوى الاضطراب وان تفاصيل التوازن بينهما تحدد السمة الخاصة لكل عصر. تشمل مصادر النظام الفاعلين الملتزمين بالقواعد والترتيبات الدولية القائمة وصيرورة تعديلها؛ اما مصادر الاضطراب فتشمل الفاعلين الذين يرفضون تلك القواعد والترتيبات من حيث المبدأ ويشعرون انهم احرار في تجاهلها أو تقويضها. وان التوازن يمكن ان يتأثر ايضاً بالتيارات العالمية، التي تخلق وتجسد السياق العام لخيارات الفاعلين. وفي يومنا هذا، يتحول التوازن بين النظام والاضطراب نحو الأخير. ومرد الامر ان بعض الأسباب تكون بنيوية، مع ان بعضها

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (Foreign Affairs) في عددها الصادر في تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠١٤.

** رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية.

^١ يبحث الكتاب (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) الصادر في العام ١٩٧٧ والذي صدرت ترجمته العربية عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٦، في ثلاث مسائل أساسية: المسألة الأولى تتعلق بطبيعة النظام (order) في السياسة العالمية. والثانية تتصل بكيفية الحفاظ على ذلك النظام في نظام (system) الدولة المعاصر. ويتصدى في المسألة الثالثة لاستكشاف الطرائق البديلة، الممكنة والمعقولة، المؤدية إلى تحقيق النظام العالمي. وخلافاً لبعض الآراء التي تقول إن نظام الدولة ذات السيادة آخذ في الأفول، فإنه يجادل بانه، خلافاً للتفكير السطحي، فإن سيادة الدولة ليست عقبة في تحقيق النظام العالمي، بل هي أساسه المكين. (الترجمة نقلاً

<http://www.almutmar.com/index.php?id=200914628>)

^٢ مفكر استرالي، ولد في سيدني، استراليا (١٩٣٢ - ١٩٨٥)؛ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة استرالية الوطنية وكلية لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد. صدر له في العام ١٩٧٧ كتابه الموسوم (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) والذي يقول فيه "إن سمة الفوضى وليست سمة النظام هي السمة البارزة في السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة يوتوبية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن، ولم تكن قائمة في أي وقت مضى". (الترجمة بتصرف نقلاً عن

http://www.copticassembly.com/printart.php?main_id=2564)

هو نتيجة للخيارات السيئة التي يقوم بها اللاعبون المهمون .. وعلى الاقل فان بعض تلك الخيارات يمكن بل ينبغي تصحيحها.

ان الشرق الأوسط هو المزجّل الرئيس للاضطراب المعاصر. ومع كل المقارنات التي عقدت وتعدت مع الحرب العالمية الأولى أو الحرب الباردة، فان ما يحدث في المنطقة اليوم يشبه كثيراً حرب الثلاثين عاماً، ثلاثة عقود من الصراع التي اصابت معظم أوروبا بالخراب في النصف الأول من القرن السابع عشر. ومثلما كانت أوروبا حينها، فانه في السنوات القادمة، من المرجح ان تكثر في الشرق الأوسط دولٌ ضعيفة، على الأغلب، غير قادرة على ضبط أمن رقعة واسعة من اراضيها، وميليشيات وجماعات إرهابية تعمل بنفوذ متزايد، وتنتشر فيه حروب أهلية وصراعات داخل الدول نفسها. وستصبح الهويات الطائفية والمذهبية أكثر قوة من الهويات القومية نفسها. ولأنه يتم تزويد الفاعلين المحليين المؤثرين باستمرار بإمدادات هائلة من الموارد الطبيعية فانهم سيستمررون بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وسيبقى الفاعلون الخارجيون الرئيسيون غير قادرين أو غير راغبين بتحقيق استقرار المنطقة.

كما انه ثمة عدم استقرار متجدد على محيط أوروبا. ففي ظل الرئيس بوتين، يبدو ان روسيا تخلت عن مقترح الانضمام المهم الى النظامين العالمي والأوروبي الحاليين واختارت بدلاً عن ذلك نمط مستقبل بديل يقوم على روابط خاصة مع جيرانها وحلفائها الحاليين. ولعل الازمة في اوكرانيا تكون الظهور الأكثر علانية، ولكن ليس الأخير، لما يمكن ان يكون مشروعاً لاستعادة روسيا أو الاتحاد السوفيتي.

¹ حرب الثلاثين عاماً هي حرب قامت بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨ وحدثت وقائعها بشكل عام في أراضي ألمانيا وقد تدخلت في هذه الحرب معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر. بالرغم من اندلاع الحرب كان أساساً بسبب صراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت إلا أن التنافس بين أسرة هابسبورك والقوى المركزية الأخرى في أوروبا على حكم الدول الأوروبية كان محركاً ومشعلاً أساسياً لفتنة هذه الحرب بل ويعد السبب الرئيس في نظر البعض. ففرنسا الكاثوليكية في ذاك الوقت ساندت الجانب البروتستانتي في الحرب بسبب تنافس كل من فرنسا وآل هابسبورج على الحكم.

حرب الثلاثين عاماً والتي صاحبها أوبئة ومجاعات كانت نتائجها مدمرة ومهلكة. دامت الحرب عملياً ٣٠ عاماً فقط لكن الصراعات والنزاعات بقيت في القارة لمدة تزيد عن ال ٣٠٠ عام. انتهت الحرب بصلح وستفاليا الشهر عام ١٦٤٨م. (المترجمة نقلاً عن <http://www.marefa.org/index.php>)

في آسيا، لا تكمن المشكلة في عدم الاستقرار الحالي بل في احتمالية تزايدها فيها. هنالك، لا تكون الدول ضعيفة ولا مقوضة بل انها تزداد قوة. ان هذا الخليط من دول عدة ذات هويات قوية، واقتصادات نشطة، وميزانيات عسكرية آخذة بالتزايد، وذكريات تاريخية مريرة، ونزاعات إقليمية عvisية على الحل حتى الآن، يطرح وصفا لعملية مناورة جيوبوليتيكية تقليدية أو نزاع مسلح محتمل. علاوة على التحديات في هذا الامتداد من العالم المتمثلة في كوريا الشمالية الهشة وباكستان مضطربة. اللتان تملكان اسلحة نووية (وكلاهما يمتلكان الارهابيين الأشد خطورة في العالم). اياً منهما يمكن ان يكون مصدراً لأزمة محلية أو عالمية ناجمة عن فعل متهور أو انخباء الدولة.

تكون بعض التهديدات المعاصرة للنظام عالمية، فهي انعكاس لجوانب العولمة التي تشمل تدفق الارهابيين عبر الحدود والفيروسات (المادية والافتراضية)، وانبعاث الغازات من البيوت الزجاجية. وبقلة توفر اليآت مؤسسية لوقفها أو ادارتها، تملك مثل هذه التدفقات إمكانية تعطيل النظام ككل والاخلال بطبيعته. و يجعل صعود الشعبية وسط الركود الاقتصادي وتساعد اللامساواة من شأن تحسين الحوكمة العالمية امراً يمثل أكثر تحدياً.

ان المبادئ التي تصوغ النظام الدولي، هي الاخرى، محل خلاف. فعلى الرغم من وجود بعض الإجماع على عدم قبول امتلاك الاراضي بالقوة، وان مثل هذا الاتفاق حث التحالف الواسع الداعم لرفض مسعى صدام حسين إلحاق الكويت بالعراق في العام ١٩٩٠. إلا ان الاجماع انفرط عقده وانسلت خيوطه بما يكفي عند الجيل اللاحق حينما سمح لروسيا ان تفر ناجية بفعلها من ادانة عالمية مشابجه بعد احتلالها شبه جزيرة القرم في الربيع الماضي (٢٠١٤). ويمكن للمرء ان يحمن مقدار الاستجابة الدولية لأي مسعى قد تقوم به الصين لاستعراض عضلاتها حول مجال جوي أو بحار أو اراض متنازع عليها. وتنسل خيوط الاتفاق الدولي أكثر حينما يتم التطرق الى مسألة حق الخارجيين في التدخل حينما تحاجم حكومة ما مواطنيها أو ان تحقق في تلبية التزامات سيادتها. وبعد عقد من الزمان على مصادفة الامم المتحدة، عليها، فان فكرة "المسؤولية في

الحماية¹ لم تعد بعدُ تتمتع بدعم واسع، وليس ثمة اتفاق مشترك حول ما الذي يمثل تدخلاً مشروعاً في شؤون الدول الأخرى.

ومما لا ريب انه ثمة قوى نظام فعّالة بشكل حسن. إذ لم تكن ثمة حرب بين القوى الكبرى في بحر عقود عدة، وليس ثمة واحدة تلوح في آفق المستقبل القريب. إذ تتعاون الصين والولايات المتحدة في بعض المناسبات وتتنافسان في أخرى، ولكن حتى في الحالة الأخيرة فان التنافس يكون مقيداً. ويكون اعتماد أحدهما على الآخر حقيقياً، وان كل منهما يستثمر عند الآخر بقدر كبير (بالواقع والارقام)، مما يجعل أي قطع في العلاقات كبير ومطول امكانية مقلقة للآخر.

روسيا، هي الأخرى، مقيدة بالاعتماد المتبادل على الرغم من ان اعتمادها يكون اقل مما للصين بسبب اقتصادها القائم على الطاقة ومستويات أكثر تواضعاً من التجارة والاستثمار الخارجي. يعني هذا ان العقوبات ستكون لها فرصة التأثير في سلوكها على مر الزمان. ولعل سياسة بوتين الخارجية تكون انتقامية إلا ان موارد روسيا من القوة الصلبة والناعمة تكون محدودة. ولم تعد روسيا موضع استحسان عند أي أحد ما خلا الروس الاثنيين. وبالنتيجة فان المشاكل الجيوبوليتيكية التي يمكن ان تسببها ستبقى على حدود أوروبا دون ان تلمس قلب القارة. في الواقع، فان العناصر الحاسمة لتحول أوروبا في بحر السنوات السبعين الماضية.. تحول المانيا الى دول ديمقراطية، والمصالحة الفرنسية الالمانية، والتكامل الاقتصادي.. كانت قوية بحيث يمكن ان يسلم بها جديلاً بكل معقولة. فلربما يجعل ضيق آفق التفكير والضعف العسكري لأوروبا من المنطقة

¹ يقوم مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي أقرته الأمم المتحدة، لتسوية التدخل في الأزمات الدولية بالقوة على قرار متعدي الأطراف يقضي بأن كل دولة مطالبة بحماية مواطنيها من الإبادة الجماعية ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي ومن الجرائم ضد الإنسانية. وإذا كانت الدولة لا تستطيع أو لا تريد حماية مواطنيها فعندئذ يحق للمجتمع الدولي التدخل وإذا اقتضت الضرورة بقوة السلاح. أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المبدأ في العام ٢٠٠٥ وتركت مجلس الأمن الدولي تحديد التدابير التي من شأنها فرض السلام.

ظهر مبدأ مسؤولية الحماية نتيجة فشل عمليات حفظ السلام في كل من رواندا والبوسنة حيث وقف في التسعينيات أفراد من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يشاهدون المدنيين يذبحون أمام أعينهم. ولم تكن قوات حفظ السلام هذه حاصلة على تفويض لحماية المدنيين. (المترجمة، نقلاً عن

شريكاً ضعيفاً للولايات المتحدة في الشؤون العالمية، إلا ان القارة نفسها لم تعد معضلة امنية، وهو ما يُعد خطوة الى الامام عن الماضي.

ولعله من الخطأ أيضاً النظر الى منطقة آسيا . الباسيفيك وافترض الاسوء. إذ كانت وما انفكت تشهد المنطقة تقدماً اقتصادياً غير مسبوق لعقود من الزمن وقد ادارته بطريقة سلمية. وهنا، ايضاً، يمثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل كاجماً امام النزاع. وما يزال ثمة وقت امام الدبلوماسية وصناع السياسة المبدعين لايجاد مصدات صدمات مؤسسية تساعد على تقليص مخاطر المواجهة الناجمة عن تصاعد وتيرة القومية وانعدام الثقة.

في تلك الاثناء، استقر الاقتصاد العالمي في اعقاب الازمة الاقتصادية، وان ضوابطاً جديدة وضعت في محلها لتقليص أرجحية الازمات المستقبلية ونسبتها. وما زالت نسب التقدم الأميركي والأوروبي دون الأعراف التاريخية، بيد ان ما يكبح الولايات المتحدة وأوروبا ليس ما خلفته الازمة بقدر ما تسببه السياسات المختلفة التي قيدت نمواً نشطاً.

ويمكن ان تعود أميركا الشمالية، مرة أخرى، لتكون محركاً للاقتصاد العالمي اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اقتصادها المستقر والمزدهر والمفتوح؛ وسكانها الذين يبلغون ٤٧٠ مليون شخص، واكتفائها الذاتي من الطاقة الناشئة. كما تعيش أميركا اللاتينية، في اغلب الاحوال، حالة سلام فالمكسيك أكثر استقراراً ونجاحاً مما كانت عليه قبل عقد خلى، كذلك هو حال كولومبيا. ولا تغير التساؤلات المطروحة التي تردد عن مستقبل دول مثل البرازيل وتشيلي وكوبا وفنزويلا الرواية الاساسية عن منطقة تتقدم بالاتجاه الصحيح. كما تمتلك افريقيا، هي الاخرى، عدداً متنامياً من البلدان إذ بات الحكم والاداء الاقتصادي الأفضل هو العرف السائد بدلاً عن ان يكون الاستثناء.

لا تثريب في القول ان لدى المناهج التحليلية التقليدية القليل لتقدمه في تفسير هذه التيارات المتناقضة على ما يبدو. فالطريقة التقليدية، على سبيل المثال، قد تؤطر الدينامية الدولية بوصفها "صعود القوى وسقوطها" فتضع التقدم الصيني مقابل التراجع الأميركي. إلا ان هذا التأطير يبالغ في ضعف الولايات المتحدة ويسبب تقدير ضعف الصين. فمع كل مشاكلها ما برحت الولايات المتحدة في موقع حسن يُمكنها من ان تنمو بقوة في القرن الحادي والعشرين؛ في حين تواجه الصين

الكثير من التحديات، منها نمو متباطئ، وفساد متفش، وشيخوخة سكانية، وتراجع بيئي وجارات مثيرة للقلق. وليس ثمة بلد اخر يكون قريباً من ان يجمع بين القدرة والالتزام الضروريين ليكون متحدياً للولايات المتحدة ومنافساً لها على التفوق العالمي.

وتحدث الرئيس الأميركي باراك اوباما مؤخراً تنفيساً عما يجول في صدره من هموم بالقول ان "العالم كان دائماً وما انفك يعيش في حالة فوضى"، إلا ان ما يجري اليوم " ليس شيئاً مقارباً من التحديات التي واجهتنا ايام الحرب الباردة." لكن مثل هذه الوثوقية تكون في غير موضعها، ما دام يكون العالم اليوم أكثر فوضوية. ومرد الامر ظهور عدد أكبر من اللاعبين المؤثرين والافتقار الى مصالح أو آليات متداخلة لتقييد قدرة اللاعبين الأكثر تطرفاً او تعديل سلوكهم.

في الواقع، ان الهيمنة الأميركية تأخذ بالضعف إلا انه ليس ثمة خليفة ينتظر التقاط عصا الشرطي، والمستقبل الأرجح ان يعطي فيه النظام الدولي الحالي المجال لنظام غير منظم ذي عدد كبير من مراكز القوى تعمل باستقلالية متزايدة ولا تبالي بالمصالح الأميركية وتفضيلاً لها. سيسبب هذا مشاكل جديدة، بل ويجعل من المشاكل القائمة أكثر عصية على الحل. زبدة القول، ان نظام ما بعد الحرب الباردة تنسل خيوطه الآن وما دام لا يبلغ حد الكمال فانه سيكون مخففاً.

أسباب المشكلة

لماذا بدأت الامور بالاضطراب؟ يعزى الامر لعدة اسباب بعضها بنوي والآخر اختياري. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، فان ما قوض النظام هو تقليدية حكومات غير مستقرة وفسادة غالباً وغير شرعية، والحد الأدنى من متطلبات المجتمع المدني، ولعنة وفرة موارد الطاقة (التي غالباً ما اعاققت الاصلاح الاقتصادي والسياسي)؛ والانظمة التعليمية الضعيفة، ومشاكل متعلقة بالدين مختلفة مثل الانقسام الطائفي والاقتنال بين المعتدلين والمتطرفين والافتقار الى خط واضح ومقبول بصورة واسعة بين المجالات الدينية والعلمانية. ولكن الاعمال الخارجية قد اضافت الى المشاكل وزادت من الطين بلة بدءاً من الحدود القومية المرسومة بطريقة سيئة الى التدخلات الأخيرة.

وبالقائه نظرة الى ما قبل عقد من الزمان، فان قرار الإطاحة بصدام حسين وإعادة تشكيل العراق يبدو خاطئاً أكبر مما ظهر عليه حينها. والامر لا يقف عند هذا الحد. فالسبب المعلن عن

الحرب . القضاء على اسلحة الدمار الشامل . ظهر على انه ذو نقائص واطفاء . وما يظهر عند استعادة الاحداث الماضية والتأمل فيها هو حقيقة ان إزاحة صدام حسين ومنح السلطة للغالبية في البلد قد حوله من موازنة المطامح الاستراتيجية الايرانية الى خدمتها، في عملية فاقمت من الاحتكاكات بين المسلمين داخل البلد والمنطقة على وجه العموم. كما لم يأت تغيير النظام بنتائج افضل في بلدين اخرين تم التغيير فيهما فعلاً. في مصر، أسهمت الدعوة الأميركية للرئيس حسني مبارك للتخلي عن منصبه في حالة استقطاب المجتمع. وأظهرت النتائج اللاحقة ان مصر لم تكن مستعدة بعد لتحويل ديمقراطي، وان سحب الدعم الأميركي عن صديق وحليف قديم أثار تساؤلات في مناطق اخرى (أكثر ما تم ملاحظته في العواصم العربية) عن قدرة الاعتماد على التزامات واشنطن . في ليبيا، ساعدت على الإطاحة بمعمر القذافي بمسعى أميركي . أوروبي مشترك على قيام دولة فاشلة، تسيطر عليها الميليشيات والجماعات الارهابية. لا فصال في القول ان الضرورة المشكوك فيها للتدخل نفسه، قد ترافقت مع الافتقار الى المتابعة الفاعلة والممارسة الشاملة . التي جاءت بعد سنوات قليلة من حث القذافي لتخليه عن برامجه للأسلحة غير التقليدية . زادت على الأرجح من قيمة الأسلحة النووية المتصورة ، وقلصت احتمالية ان تحذو بلدان اخرى حذو نموذج القذافي.

في سورية، عبرت الولايات المتحدة عن دعمها للإطاحة بالرئيس بشار الأسد من ثم لم تفعل إلا القليل جداً لإزاحته عن الحكم. واستمر اوباما يزيد من سوء الوضع من خلال بيان مجموعة من الخطوط الحمراء منها الاستخدام السوري لذخائر كيميائية ومن ثمّ اخفق في التصرف حتى عندما تم تجاوز هذه الخطوط بوضوح. اضعف هذا معنويات المعارضة هناك، وكان السبب في ضياع فرصة نادرة لإضعاف الحكومة وتغيير زخم الحرب الاهلية، وساعد على التبشير باقتراب سياق قد تنجح فيه الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، التي اعلنت نفسها دولة اسلامية. كما أسهمت الفجوة بين اللغة الخطابية والفعل بطرح تصورات عن عدم جدارة أميركا بالثقة أو الاعتماد.

في آسيا ايضا، فان النقد الرئيس الذي يمكن ان يجند ضد السياسة الأميركية هو اللامبالاة التي تبديها أميركا إزاء القارة. وما دامت قد زادت التيارات البنيوية من مخاطر صراع تقليدي داخل

ضدها فيما بعد. من ثمّ ليس ثمة "مجتمع دولي" في الواقع أكثر منه الاستخدام المتكرر لما تقترحه العبارة.

مرة اخرى، أسهمت التطورات في الولايات المتحدة وأفعالها في السنوات الأخيرة، في تفاقم المشكلة. فنظام ما بعد الحرب الباردة افترض الهيمنة الأميركية وهي وظيفة ليس مجرد قوة أميركية فحسب بل وتأثير أميركي أيضاً يعكس رغبة من جانب الآخرين لقبول القيادة الأميركية. عانى هذا التأثير مما يمكن تصوره عموماً على انه سلسلة من الاخفاقات والأخطاء، منها تشريع اقتصادي مترهل أسهم في الأزمة المالية، وسياسات أمنية قومية لا تُلقَى بالألّا للأعراف الدولية، وعدم كفاية إدارية محلية، واختلال وظيفي سياسي.

زبدة القول ان النظام تصدع بسبب التقاء ثلاثة تيارات. توزيع القوة في العالم بين عدد ومدى واسع من الفواعل. تضالّوا الاحترام للنموذج الاقتصادي والسياسي الأميركي. وان خيارات السياسة الخارجية الأميركية بعينها لا سيما في الشرق الأوسط قد زادت من حالة الشك بشأن الحكم الأميركي وموثوقية التهديدات والوعود الأميركية. والنتيجة النهائية انه بينما تبقى القوة المطلقة للولايات المتحدة هائلة، فان التأثير الأميركي قد تضاعف.

ما العمل؟

لا مرأى في ان الاضطراب الحالي الذي يشهده العالم من غير المرجح ان يتلاشى أو ان يوجد حل له. إذ قد ييات السوء أسوء بسهولة ويسر اذا ما راحت تبرهن الولايات المتحدة على انها غير راغبة أو قادرة على اتخاذ خيارات تكون أكثر حكمة وتتسم بانها بناءة أكثر. ليس ثمة حل منفرد للمشكلة ما دامت تختلف طبيعة التحديات من منطقة لأخرى ومن قضية لقضية. في واقع الحال، ليس ثمة حل من أي نوع لوضع يمكن ادارته في أفضل الأحوال ناهيك عن حله.

ولكن ثمة خطوات يمكن بل ينبغي اتخاذها. في الشرق الأوسط، إذ يمكن ان تفعل الولايات المتحدة اسوء من تبني يمين ابقراط وتسعى قبل كل شيء الى عدم حصول المزيد من الاذى. تحتاج الفجوة بين الطموحات الأميركية وأفعالها الى ان يتم تضيقها. ومن المنطقي أكثر تقليص الأولى وزيادة الأخيرة. والحقيقة غير السارة هي ان التحولات الديمقراطية للمجتمعات الاخرى غالباً ما تقع خارج وسائل الخارجيين لتحقيقها. فليست كل المجتمعات في وضع متساوٍ يؤهلها لتصبح

ديمقراطية في أي لحظة ممكنة. فعمل المتطلبات البنوية تكون غير متوافرة، وقد تطرح ثقافة سياسية مغايرة عقبات. لا ريب في ان الديمقراطيات الليبرالية الحقبة قد تحقق مواطن دولي افضل، ولكن مساعدة البلدان للوصول الى تلك النقطة يكون اصعب من يُعترف به غالباً.. وان المحاولات دائماً ما تكون أخطر، ما دامت الديمقراطيات غير الناضجة وغير المكتملة قد تختطف من قبل الغوغائيين او القومجيين. ان الهدف الطموح للسياسة الأميركية الذي عليها ان تنتهجه هو دعم النظام بين الدول بصياغة سياساتها الخارجية أكثر من التدخل في سياساتها الداخلية .

ولكن اذا ما تم التخلي عن محاولات تغيير النظام فيجب ان تسقط من الحساب أيضاً الالتزامات المحددة بزم. إذ لم تخدم المصالح الأميركية في العراق عدم قدرة الولايات المتحدة على ترتيب التواجد الحالي للقوات الأميركية المتبقية هنالك، تلك القوات التي كانت عليها ان تكبح العداء الذي تبديه الجماعات العراقية من خلال توفير التدريب المطلوب للقوات الامنية العراقية. والامر نفسه يجري على افغانستان حيث مقرر على جميع القوات الأميركية الخروج من هنالك بنهاية العام ٢٠١٦. لا جدل في القول ان مثل هذه القرارات كان ينبغي ان ترتبط بالمصالح والظروف لا بمداول زمنية. ان فعل القليل جداً يكون مكلفاً وخطيراً مثل فعل الكثير جداً.

تشمل الأمور الأخرى التي يمكن ان يفعلها الخارجيون على نحو مفيد في المنطقة تعزيز المجتمع المدني ودعمه، ومساعدة اللاجئين والنازحين، ومكافحة الإرهاب والمظاهر المسلحة، والعمل على منع انتشار اسلحة الدمار الشامل (مثلاً من خلال وضع سقف معين للبرنامج النووي الايراني). وسيتطلب اضعاف داعش (ISIS) طلعات منتظمة تقوم بها القوة الجوية الأميركية ضد أهداف داخل العراق وسورية جنباً الى جنب مع جهود منسقة مع بلدان مثل السعودية وتركيا لوقف تدفق المجندين والاموال. لا بد من الاشارة الى انه ثمة الكثير من الشركاء المحتملين على الارض في العراق، ولكن اقل منهم في سورية.. حيث الفعل ضد داعش يجب ان يجري وسط حرب اهلية. ولسوء الحظ، من الأرجح ان يكون الصراع ضد داعش وجماعات مشابهه صعباً ومكلفاً وطويلاً.

في آسيا، يكون الحل مشابهاً الى حد كبير: تنفيذ السياسة القائمة باجتهاد. إذ افترضت سياسة "المحور" أو إعادة التوازن التي تنتهجها ادارة اوباما إزاء آسيا ان تشمل تدخل دبلوماسي عالي المستوى منتظم لمعالجة نزاعات المنطقة الهائلة وتهديتها، وتواجد أميركي جوي وبحري متزايد،

